Journal of Alasmarya University
Volume 17, December 2012

مجلة الجامعة الأسمرية
المجلد السابع عشر، ديسمبر 2012

ضعف إستراتيجيات التصنيع وسياساته في الدول النامية

دراسة في الجغرافيا الصناعية

أ. الصادق محمود عبد الصادق*

مقدمة

يتصف اقتصاد معظم الدول النامية باعتماده على عوائد الموارد الطبيعية المحدودة، سواءً كانت مصادر طاقة، أو ثروات معدنية، أو غابية ... الخ، وذلك في تنمية الناتج المحلي الإجمالي، أو كمصدر للعملات الأجنبية، التي تستخدم لتوريد مختلف أنواع السلع والخدمات المستحقة لعملية التنمية، وعليه يصبح من الضروري إيجاد مصادر دخل أخرى جديدة تساند أو تحل محل المصادر غير المتجددة.

وعليه فإن التصنيع يعتبر أحد الأنشطة الاقتصادية، التي يمكن أن تحقق الهدف من خلال الدور الذي يلعبه هذا القطاع في عملية التنمية، سواءً كمصدر للدخل ووسيلةً لتنويعه، وإمكانية تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي، أو كخلق فرص عمل جديدة، والمساهمة في تكوين الخبرات الفنية، ورفع معدلات إنتاجية العمل، كونه يستخدم التقنية الحديثة أكثر من غيره من القطاعات، وبالتالي فإن تحقيق هذه الأهداف يتطلب الاعتماد على إستراتيجية مناسبة، وخطط وبرامج صناعية، بالإضافة إلى مؤسسات تنموية قادرة على إرشاد وتوجيه وتكثيف الجهود والموارد الاقتصادية والبشرية لتحقيق النتائج المتوقعة من ذلك.

* جامعة المرقب، كلية الآداب والعلوم، الخمس.

وتهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على الاستراتيجيات والسياسات الصناعية المتبعة في الدول النامية، ومحاولة تقييمها، ومدى ملائمتها لتحقيق الأهداف المتوقعة منها، وذلك للتعرف على أهم الصعوبات التي تواجه هذا القطاع، مع الإشارة إلى الاستراتيجيات والسياسات التي اتبعت في ليبيا، للتعرف على مواطن الخلل التي انعكست بشكل سلبي على نمو وتطور التصنيع في ليبيا، وذلك من خلال نموذج استبيان تضمن العديد من الأسئلة حول استراتيجيات التصنيع وسياساته التي اتبعت في هذا القطاع، وقد وزع الاستبيان على الموظفين بإدارة الدراسات والمشروعات بوزارة الصناعة والمعادن في طرابلس، وكذلك بمركز المعلومات والتوثيق الصناعي بمصراته.

أولاً: ماهية الإستراتيجية الصناعية وتحديدها

يعود أصل كلمة إستراتيجية إلى اللفظ اليوناني Strategos، والتي تعني الأمر العسكري، وهي عبارة عن الخطط والطرق التي توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتماداً على التكتيكات والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير[1]، واستخدمت هذه الكلمة بعد ذلك في سياقات أو مستويات مختلفة منها، الاستراتيجية الوطنية، الاقتصادية، العسكرية، الصناعية، العمل، التسويق ... الخ.

وبناءً على ذلك فإن المفهوم العام للإستراتيجية، هو فن استخدام الموارد لتحقيق الأهداف، وعليه فإن إستراتيجية التصنيع يقصد بها، التصور بعيد المدى لمسار عملية التنمية الصناعية، الذي يستند إلى نظرة اقتصادية واجتماعية محددة للتطور، وأن الأساس في هذه الاستراتيجية هو وضع المبادئ العامة للطريقة التي يتم بها استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة لتحقيق الأهداف العامة للتصنيع في أي بلد من البلدان.

ولإنجاح أي إستراتيجية، لابد من توافق وتكامل كافة الخطط، كي تؤدي مجتمعة إلى تحقيق الهدف العام للسياسة، وضماناً لهذا التكامل، فقد وضعت الاستراتيجية العليا أو الشاملة على قمة الهرم الاستراتيجي، واعتبرت السلطة العليا في الدولة هي المسؤولة عن وضعها وتوجيهها، والجدير بالذكر هنا أن مفهوم الاستراتيجية مرتبط بالضرورة مع

1- شبكة المعلومات الدولية، إستراتيجية، وكيبيديا، الموسوعة الحرة. httpi//ar,wikipedia.org. محمد أزهر السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998م، ص222.

مفاهيم أخرى مثل السياسة والخطط والوسائل، فالسياسة هي النشاط المتعلق بتحديد الأهداف العامة للمجتمع، أما الخطة فهي مجموعة الأنشطة والإجراءات المتتابعة اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية، أما الوسائل فهي مجموعة الأدوات اللازمة لتنفيذ الخطة.

ومن ذلك نرى أن الأهداف تستلزم إستراتيجية تضع أسلوباً لتحقيقها، والإستراتيجية تحتاج بدورها إلى خطط لتنفيذها، وهذه الخطط تحتاج إلى وسائل وأدوات تساعد على تنفيذها بالشكل المطلوب، ولنجاح الإستراتيجية يجب أن تكون الأهداف واقعية وواضحة ومتكاملة فيما بينها، ومعتمدة على الذات قدر الإمكان، وأن تتضمن قدراً مناسباً من المرونة لتفادى المواقف غير المتوقعة مستقبلاً.

وتتضمن إستراتيجية التصنيع مجموعة من الخيارات والتوجهات التي يجب أن يحددها المجتمع في البداية، ومن أهم هذه الخيارات، مستوى طموح الإستراتيجية، متضمن الخيارين التصنيع الشامل أو الانتقائي، و كذلك توجه التنمية الصناعية، وهل هو نحو السوق الداخلي أو الانفتاح على السوق الخارجي، أم هو مزيج بين الاثنين، إضافة إلى التوجه المطلوب حول هيكل ومستوى الكفاءة الاقتصادية للصناعة، ومدى الأهمية المعطاة إلى مسألة التوزيع الجغرافي المتكافئ للمشاريع الصناعية، أو المقاييس الاقتصادية للموقع، والموازنة بين المعيارين هي التي تحدد نجاح وتطور هذه المشاريع، كما أن اختيار التقنية، وخيار اعتماد التنمية على القطاع العام أو القطاع الخاص أو الاعتماد على الاثنين، هو ما يحدد مدى نجاح هذه السياسات الصناعية من فشلها.

وعلى الهيئة المركزية للتخطيط أن تحدد بوضوح إستراتيجية التصنيع التي يتبناها المجتمع، حيث يتوقف هذا التحديد على طبيعة توزيع الاستثمارات على الصناعات المختلفة، مما يؤدي إلى تحديد نمط التصنيع المستقبلي في أي مجتمع، وهناك أمام الدول النامية نوعين من الإستراتيجية للتصنع، الأول: النمط الفردي وهو نمط التصنيع مدفوع الطلب، ويحتاج هذا النمط إلى فترة زمنية تبدأ بالصناعات الخفيفة الاستهلاكية، ثم الصناعات الوسيطة، ومن تم الصناعات الثقيلة، وكل ذلك يتوقف على وجود السوق لهذه الصناعات، أي أنه لا يمكن إنشاء أي نوع من الصناعة دون وجود الطلب الكافي لمنتجاتها.

وبناء على قانون انجل[2] المتعلق بمرونة الطلب الدخلية، يتضح أن زيادة متوسط دخل الفرد بعد حد معين سيترتب عليه تغير في هيكل الطلب نحو السلع الاستهلاكية

2- عمر محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1972م، ص357-369.

الصناعية، بما يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه السلع، وعليه يدفع الاستثمارات بحجة الربح، وتفاعل قوى السوق إلى إنشاء هذه الصناعات، و بعد ذلك ينشأ الطلب على السلع الوسيطة لسد احتياجات الصناعات الاستهلاكية من مستلزمات الإنتاج وغيرها، وبالتالي يدفع الاستثمار إلى إنشاء هذا النوع من الصناعات، ومن تم الدفع نحو إنشاء صناعات أدوات الإنتاج (الصناعات الثقيلة)، بعد أن ينشأ السوق على منتجات هذه الصناعة، وذلك نتيجة للتوسع في الصناعات الاستهلاكية والوسيطة، وازدياد طلبها، وهذا تمثيل لإستراتيجية التصنيع وفق النظرية الاقتصادية التقليدية.

أما النوع الثاني: من إستراتيجية التصنيع فهو النمط الذي ساد في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق، وهو ما يسمى بالتصنيع المُخطط، أو التصنيع مدفوع العرض، وتكون فيه الأولوية للصناعات الثقيلة، وفيه لم تتوجه الاستثمارات نحو الصناعات المختلفة تحت ضغط تفاعل قوى السوق، وإنما بناءاً على قرارات المخطط، ولا يعني ذلك عدم إعطاء أولويات للصناعات الاستهلاكية والوسيطة، وإنما لابد أن تكون في إطار اقتصاد يأخذ بمبدأ التخطيط الشامل.

وعند الحديث عن إستراتيجيات التصنيع وسياساته المختلفة، فيكون التطرق إليه من عدة جوانب، وأول هذه الجوانب جانب الملكية، والتي تحدد إستراتيجية التصنيع القائمة على أساس القطاع العام أو القطاع الخاص أو الاشتراك بين الاثنين، أما الجانب الثاني فهو نوع الصناعة، وهل هي صناعة خفيفة أم صناعات ثقيلة، أما الجانب الثالث فهو الذي يمثل الهدف من التصنيع، وهل هو بهدف إحلال الواردات أم بهدف التصدير؟.

ثانياً: خصائص عملية التصنيع في البلدان النامية

تهتم الدول النامية بالتصنيع من أجل السعي وراء زيادة الدخل القومي، ويتوقف ذلك على الاختيار المناسب للمشاريع الصناعية الناجحة، فهناك الكثير من المشاريع غير الاقتصادية في الصناعة أدت إلى ضياع رأس المال، والمساهمة في خفض معدل النمو الاقتصادي، نتيجة لعدم الاختيار المناسب لها، وبالتالي فإن الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع الصناعي أمر في غاية الأهمية، وهو ما يتصف بالقصور والضعف في الكثير من الدول النامية، مما يؤدي إلى فشل هذه المشاريع، وعدم قدرتها على الاستمرار والتطور.

كما يرجع اهتمام الدول النامية بالتصنيع لأجل توسيع قاعدة الإنتاج القومي

وتنويع الصادرات، بدلاً من الاعتماد على تصدير المواد الأولية والخامات المحلية، وذلك لتوفير الاستقرار في دخل البلاد من العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى استقرار الدخل القومي، فإذا قارنا تقلبات الأسعار بين السلع الصناعية والمواد الأولية، نجد أن السلع الصناعية أكثر استقراراً من الخامات والمواد الأولية، التي تتميز بعنف التقلبات في أسعارها، وفي كميات وأحجام إنتاجها من وقت لآخر(3).

كما أن الدول النامية تعتقد في كثير من الأحيان، أن إنتاج السلع الصناعية محلياً يساعد على توفير النقد الأجنبي، ولكن ذلك قد يؤدي إلى استيراد العديد من المواد الخام، ومستلزمات الإنتاج، مما يؤدي إلى وقوع هذه البلدان ضحية لهذا الاعتقاد، ويشكل ضغطاً كبيراً على ميزان مدفوعاتها، وعليه فطالما لا يوجد لهذه الدول صناعات متقدمة للمواد الوسيطة، ومستلزمات الإنتاج المختلفة، فإنها سوف تقوم باستيرادها من الخارج، وذلك لا يساعد على التوفير في النقد الأجنبي.

ومن الأسباب التي تؤدي بالدول النامية إلى الاهتمام بالتصنيع هو هدف التقليل من نسبة البطالة بنوعيها الظاهرة والمقنعة، إلا أن اعتماد هذه الدول على إنشاء الصناعات ذات التقنية العالية من الدول المتقدمة، وهي تقنية كثيفة استخدام رأس المال وقليلة اليد العاملة، يترتب عليه عدم وجود حلول لمشكلة البطالة، وارتفاع نسبة البطالة المقنعة في هذه البلدان.

ومن الأسباب الواضحة التي تؤدي إلى اهتمام الدول النامية بالتصنيع هو محاولتها إيجاد سوق محلية لاستغلال خاماتها، وذلك بدلاً من تعرضها للضياع أو عدم الاستغلال، ومع ذلك فإن الاختيار المناسب للمشاريع الصناعية، والاستغلال الاقتصادي الأمثل للخامات المحلية من شأنه أن يساهم في زيادة الدخل القومي، وتعزيز هذا الاقتصاد بشكل مناسب.

ثالثاً: الصعوبات المؤثرة على استراتيجيات التصنيع وسياساته في الدول النامية

بالرغم من تنفيذ هذه الدول للكثير من المشاريع الصناعية، إلا أن اقتصادها لا يزال يعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية، وعليه فلا يزال أكثر من 70٪ من

3- محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997م، ص2-5.

سكان هذه البلدان يشتغلون أو مرتبطين بالزراعة، بينما لا تتعدى نسبة المشتغلين بالتصنيع في هذه الدول نحو 16٪[4].

وبالرغم من وجود الإمكانيات المتواضعة لقيام التصنيع وتطوره في معظم البلدان النامية، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تعترضها في توجهها إلى التصنيع، تتمثل في الظروف الطبيعية القاسية والصعبة التي تحيط ببعض البلدان، بينما يرجع البعض الآخر إلى الظروف البشرية، والتي تتمثل في الطرق والأساليب التي تدار بها التنمية الصناعية، والمتمثلة في إستراتيجيات التصنيع، وسياساته التي توضع، وكيفية تطبيقها في هذه الدول، ويمكن أن نتطرق إلى هذه الصعوبات في النقاط التالية:

1. قلة رأس المال المستثمر في التصنيع سواءً كان داخلياً أو خارجياً، وكذلك التوزيع غير العادل للاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية، وذلك بسبب الركون إلى المبادرة الفردية، وترك الضمان لقوى السوق، والاحتكام في توزيع الاستثمارات الصناعية إلى عامل الربح، كما أن قلة أو نقص الخبرة الفنية والإدارية، وغياب العقلية الاقتصادية، وخاصةً في الدول الأفريقية، وبعض الدول الآسيوية واللاتينية، والعديد من الدول العربية من الأمور التي زادت من هذه الصعوبات.
2. ضيق السوق المحلي، وعدم القدرة على المنافسة في السوق الدولي، فانخفاض متوسط دخل الفرد في الدول النامية نتيجة لضعف نمو الدخل القومي، هو نتيجة طبيعية لعجز هذه الدول عن استغلال طاقاتها ومواردها المتاحة، مما يزيد من إشكالية هذه الدول وطموحاتها في التصنيع والتنمية.
3. ارتفاع درجة التقنية المستمر، والذي يعني تكثيفاً لعنصر رأس المال مقارنةً بعنصر العمل، وهو ما يتعارض مع طبيعة أوضاع الدول النامية الفقيرة، مما يزيد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول المعتمدة عليها، وتحملها لأعباء التقنيات المستحدثة يوماً بعد يوم.
4. انعدام التوازن في كثير من الدول النامية بين الموارد الطبيعية وإمكانيات التصنيع من ناحية، وحجم السكان وتوفر الأيدي العاملة من ناحية أخرى، فهناك العديد من البلدان النامية يزيد سكانها زيادة كبيرة بالنسبة للإمكانيات والموارد الاقتصادية،

4- صبحي قنوص، أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م، القاهرة، 1999م، ط2، ص235-242.

وهذا يشكل عبئاً على عاتق التنمية الاقتصادية بصفة عامة في مثل هذه الدول، بينما تفتقر بلدان أخرى إلى الأيدي العاملة الوطنية؛ لتحقيق التنمية الاقتصادية، وبالتالي تحتاج إليها من الخارج، وهذا يشكل ثقلاً أيضاً على مسيرة التنمية الصناعية والتصنيع، كما أن هذه الزيادة السكانية الكبيرة التي تواجهها الدول النامية زادت من الضغط على مواردها الاقتصادية زيادة على أعباء التصنيع الباهظة.

5. إقامة الصناعات الوطنية المختلفة تحت شعار الاكتفاء الذاتي بتطلعات واسعة في مجال التصنيع، وعدم التركيز على الصناعات المكملة للصناعات الأساسية، وذلك بهدف الإسراع في إقامة عدد من الصناعات الأساسية في وقت واحد، دون إتباع الخطوات التدريجية في التصنيع، بعكس الدول الصناعية، مما أدى إلى حدوث اختلال في عمليات التصنيع ذاتها، وبذلك فإن التقليل من قيمة الواردات من المواد الخام والآلات وقطع الغيار ومستلزمات التشغيل، أدى إلى وجود العديد من المشكلات بعد تشغيل هذه المصانع، نتيجة لاحتياجها لهذه المستلزمات، وكان من الممكن التخفيف من حدة المشكلات لو أن خطط التنمية كانت أقل طموحاً بأن ركزت على إنشاء عدد أقل من الصناعات مع إقامة مجموعة من الصناعات المكملة لهذه الصناعات الأساسية.

6. التبعية الاقتصادية الكاملة التي تحكم واقع الدول النامية، وعدم تكافؤ العلاقات بين الدول الصناعية المتقدمة وهذه الدول، نتيجة لفترات الاستعمار التي تم فيها نهب موارد وخيرات هذه الدول، ومحصلة ذلك أن صادرات الدول النامية لا تتجاوز المواد الأولية ذات الأسعار المتدنية والزهيدة، مقابل إيراداتها من الدول الصناعية، وما تشكله من أعباء على خطط وبرامج التصنيع في هذه الأقطار، نتيجة لضعف الهياكل الإنتاجية وقلة التراكم الرأسمالي والضغوط الداخلية، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية، وبالتالي يعود ذلك على النشاط الاقتصادي بالقصور والتخلخل في الدول النامية[5].

وبالإضافة إلى كل ذلك فإن تباين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واضطراب العلاقات الاقتصادية على المستويين المحلي والعالمي، وتدني حصة الدول النامية من تقسيم العمل الدولي، جعل من هذا العصر مرحلة لاندماج الأسواق المحلية

5- قاسم ناجي كاظم، استراتيجيات التصنيع في الدول النامية ... النتائج والدروس، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، العدد (11)، 1996م، ص32-73.

في سوق عالمية واحدة تحكمها احتكارات وطمع الدول الكبرى للاستثمار بأكبر الحصص والأرباح على حساب الدول الأخرى، ومن بينها الدول النامية، وكل تلك الظروف المذكورة تقف حائلاً في طريق التنمية الاقتصادية، وتجعل من تحيق الأهداف التنموية مهمة صعبة للغاية في هذه الدول.

وعن الصعوبات التي تقف في طريق استراتيجيات التصنيع وسياساته في ليبيا فهي بالتأكيد لا تختلف كثيراً عن غيرها من الدول النامية، فبالإضافة إلى نقص بعض الموارد الاقتصادية مثل المياه والمساحات الصالحة للزراعة، والعديد من الموارد الطبيعية الأخرى، هناك أيضاً نقص القوى العاملة بمختلف أشكالها، وفي مختلف المجالات الصناعية، كما أن ضيق السوق المحلي، وارتفاع الكلف الاستثمارية للمشاريع الصناعية، مما يؤدي إلى اختلال هيكل الكلف والأسعار، وانخفاض مستوى التشغيل، والذي بدوره ينعكس على الأسعار المحددة إدارياً، وبالتالي إلى الخسائر المحققة للعديد من هذه المنشآت، وخاصة التابعة للقطاع العام.

ومن هذه المشكلات أيضاً تدني مستوى الإنتاج بالمقارنة مع الإمكانيات والطاقات المتاحة، كما أن ضعف روح الانضباط الإداري، ينعكس بشكل واضح على الإنتاج لهذه المنشآت، بالإضافة إلى اعتماد معظم الدول النامية النفطية شبه الكامل على هذا المورد، الذي خلق نوعاً من الاتكالية والتراخي، مما أضعف من الدوافع لبذل الجهود اللازمة والمثابرة لمواجهة متطلبات التنمية، وخلق مصادر جديدة ومتجددة، وهذا ما يفسر عزوف معظم الشباب عن ممارسة الأعمال الخدمية والمهن التي من شأنها تقليص نسبة الاعتماد على العمالة الأجنبية، الأمر الذي يشكل هدراً مستمراً لجزء من الدخل الوطني والعملات الأجنبية، أو يفرض على الدولة مواجهة هذه المشكلات، كما أن غياب النظم الفعالة للحوافز، وتنمية المهارات والابتكارات من الأمور التي تعيق تنمية وتطوير القطاع الصناعي.

إن معظم هذه العقبات تترك آثاراً سلبية على كفاءة استغلال الموارد، كما أنها تؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، الأمر الذي يدعو إلى الإسراع بمعالجة هذه المشاكل والمعوقات، وإتباع إستراتيجيات وسياسات اقتصادية ملائمة، وتهيئة البيئة التنموية المناسبة لتحقيق الهدف المذكور، واستخدام الإستراتيجيات والسياسات الملائمة يمثل جزءاً حيوياً من متطلبات تحقيق التنمية الصناعية المنشودة.

رابعاً: السياسات الصناعية المتبعة في الدول النامية

قبل التطرق إلى أنواع هذه السياسات ينبغي أن نتعرف على ماهية هذه السياسات الصناعية، فهي عبارة عن المنظومة المتكاملة من الإجراءات والتعليمات والمبادئ التي توضع من قبل الدولة لتنظيم وتوجيه المنشآت الصناعية، وتطويرها ضمن إطار الاقتصاد الوطني، وذلك ليس بالأمر البسيط، ولابد لهذه السياسات من البساطة والوضوح والقابلية للتطبيق، وعدم التعارض لكي تتحقق الأهداف المرسومة للتنمية الصناعية، وعليه فإن التنسيق المستمر من قبل الأجهزة الرسمية التي تقوم بهذه المهمة، أمر ضروري لتجنب التضارب الذي قد يحصل في تحقيق هذه الأهداف.

وتبدأ هذه السياسات بتوجه الدولة في ملكية التصنيع، وهل هو قطاع عام أم قطاع خاص، أو مشترك بين الاثنين، وكل نوع من هذه الأنواع له مميزات وعيوب، لكن مهمة الدولة هو وضع المنظومة المذكورة لحماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية، وتقديم أنواع الحوافز والتشجيع، كالإعفاءات من الضرائب والرسوم المختلفة، وتقديم التمويل اللازم للنشاط الصناعي، إلى جانب تقديم الخدمات الأساسية المختلفة بتكاليف رمزية، وهناك العديد من السياسات الصناعية الأخرى مثل سياسة التنظيم الصناعي والترخيص، وسياسة الرقابة على الجودة والنوعية، وسياسة التسعير، وسياسة الإدارة الصناعية، وسياسة تأهيل وتدريب القوى العاملة وتحفيزها ... الخ.

وينبغي هنا أن نشير إلى أن كل دولة من الدول النامية تتباين ظروفها الطبيعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية عن الأخرى، وبالتالي تختلف السياسات والاستراتيجيات بين هذه الدول لإنجاح العملية الصناعية، وتطبيق السياسات فيما بينها، إلا أن هناك العديد من الأمور التي تؤدي إلى ضعف هذه السياسات، وبالتالي تحقيق الأهداف، ومن هذه الأمور اختيار المشاريع الصناعية غير الاقتصادية، وذلك لاعتبارات سياسية واجتماعية، مثل مصانع السيارات والصناعات المعمرة والعسكرية ... وغيرها، فمثل هذه المشاريع لا تناسب ظروف الكثير من البلدان النامية، وإمكانياتها، بالإضافة إلى ضيق أسواقها المحلية، أضف إلى ذلك مستلزمات الإنتاج والخبرة الفنية، مما ينعكس سلباً على استمرار وتطور هذه الصناعات.

كما أن إتباع سياسة فرض الضرائب المجحفة على السلع المستوردة، وذلك تحت شعار حماية الصناعات الناشئة، يؤدي إلى الأضرار بالمستهلك بسبب الأسعار

المرتفعة، والسلع الرديئة للصناعات غير الاقتصادية والطفيلية التي تستمر في هذه الظروف، كما أن المبالغة في تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي في الدول النامية كثيراً ما يترتب عليه إقامة مشروعات غير اقتصادية ذات تكلفة عالية، بالإضافة إلى أن العديد من المشاريع الصناعية غير الاقتصادية التي تقوم بها البلاد النامية، ترجع إلى عدم إدراك ما يناسب هذه البلاد وظروفها، وخاصة البلدان الصغيرة والفقيرة.

كذلك فإن بعض المشاريع الصناعية تناسب مرحلة اقتصادية معينة نتيجة لصغر حجم أسواق هذه الدول، وبعضها الآخر يحتاج إلى مستوى رفيع من التقدم التقني والمهارة، وكذلك تواجد عدد كافي من المشروعات والخدمات المكملة، وبالتالي فهي تناسب بلاداً وصلت إلى مرحلة صناعية معينة، والمقصود هنا هو قيام المشاريع التي تناسب درجة النمو الاقتصادي والصناعي في هذه الدول بشكل تدريجي، كما أن العديد من الدول النامية تتورط في إنشاء بعض المشاريع بحجة توفر المواد الخام محلياً، إلا أن هذه الدول تصطدم بفشل هذه المشاريع نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج، ونسبة المواد الخام ... الخ.

وليبيا كغيرها من الدول النامية لجأت إلى استخدام العديد من السياسات لتنمية وتطوير الصناعة، أو تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية الاقتصادية ضمن الإستراتيجية المعتمدة، والخطط المرسومة للتنمية، وذلك باستخدام الوسائل المباشرة وغير المباشرة لتحقيق ذلك الغرض، فبدأت في هذا المجال منذ بداية سبعينيات القرن الماضي في ميدان الاستثمار الصناعي المباشر، من خلال إقامة وإدارة المشاريع الصناعية ضمن إطار القطاع العام، الذي اعتبر هو الأساس المعول عليه في تلك الظروف، حيث مثلث استثمارات القطاع العام في هذا المجال ما يزيد عن 95%[6] من إجمالي الاستثمارات الصناعية، ولم يتم إشراك القطاع الخاص في ذلك إلا بعد منتصف الثمانينيات، حيث تم إتباع سياسات جديدة لتشجيع القطاع الخاص والتشاركي نتيجة للمشاكل التي تعرضت لها صناعات القطاع العام، والتي انعكست على أداء القطاع الصناعي والاقتصاد ككل.

وقد أدت هذه الظروف في ليبيا إلى ارتفاع الكلف الإنتاجية، وتدهور الكفاءة الاقتصادية، وتدني مستوى الطاقات الإنتاجية، وترتب على سوء الإدارة وضعفها في هذا

6- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، استراتيجيات وسياسات التصنيع الملائمة في الجماهيرية، مركز المعلومات والتوثيق الصناعية، مصراته، 1994م، ص16.

القطاع تنفيذ العديد من المشاريع بصرف النظر عن مردودها الاقتصادي، وتمويل مشاريع خاسرة على أمل نجاحها لاحقاً، وضعف الرقابة على هذه المشاريع، وسوء استغلال الموارد، وهدر ثروة المجتمع في مشاريع لا عائد منها، ولا تستطيع استغلال طاقاتها الإنتاجية بشكل مقبول، مما حمل ميزانية الدولة عبء هذه الخسائر، وارتفاع حجم الإعانات التي تقدمها الدولة لهذه الصناعات المحمية، وظهور استمرار العجز في الميزانية العامة، وتراكم الدين العام، وظهور العجز في ميزان المدفوعات، و تآكل الاحتياطي من العملات الأجنبية، الأمر الذي دعا الدولة إلى تغيير هذه السياسات في الفترات الحالية، والتوجه ناحية تمليك هذه المنشآت، والاتجاه إلى الخصخصة في هذا القطاع.

وبناءً على كل ذلك، اتضحت لنا العديد من الأمور حول كيفية وضع هذه الاستراتيجيات، وكيفية تطبيقها، ومتابعتها للوصول إلى الأهداف الموضوعة لأجلها من خلال استبيان الدراسة، حيت كان من أهم عوامل قيام التنمية الصناعية التي اعتمد عليها واضعي هذه السياسات هو وجود المادة الخام، وكذلك تلبية احتياجات السوق المحلي، بينما جاء عامل توفر مصادر الطاقة والطرق والمواصلات في المرتبة الثانية، إلا أن عامل القوى العاملة جاء في مرتبة متأخرة من الأهمية، وهذا ما يزيد من مشكلات الصناعة في الدول النامية، والغرض من كل ذلك هو إحداث تنمية مكانية والبحث عن بدائل للنفط، وهذه أماني وتطلعات كبيرة، وغير محددة تحتاج إلى استثمارات كبيرة، والجدول التالي يؤكد ما تم ذكره.

جدول رقم (1)

عوامل قيام التنمية الصناعية التي اعتمد عليها واضعي إستراتيجية التصنيع وسياساته في ليبيا

البيان	النسبة المئوية
وجود المادة الخام المحلية	٪24
تلبيةً لاحتياجات السوق المحلي	٪24
توفر مصادر الطاقة	٪19
توفر القوى العاملة الصناعية	٪14
توفر شبكة الطرق والمواصلات	٪19
مجـ	٪100

المصدر: الدراسة الميدانية، نتائج الاستبيان

كما أن من بين الأسس الإستراتيجية التي اعتمد عليها واضعي هذه السياسات أيضاً لتنمية القطاع الصناعي، هو وضع إستراتيجية عامة للتنمية الاقتصادية، وكذلك بهدف تطوير المستوى المعيشي والرفاه الاجتماعي، وكذلك لوجود الموارد الطبيعية والبشرية، أما بالنسبة لهدف تشخيص طبيعة البرامج والمشاريع المطلوبة للنهوض بالاقتصاد المحلي فكانت بأقل النسب، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (2)

الأسس الإستراتيجية التي اعتمد عليها واضعي السياسات الصناعية في ليبيا

البيان	٪
وضع إستراتيجية عامة للتنمية الاقتصادية	28.6
تشخيص طبيعة البرامج والمشاريع المطلوبة للنهوض بالاقتصاد المحلي	14.2
تطوير المستوى المعيشي والرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع	28.6
وجود الموارد الطبيعية والبشرية	28.6
مجـ	٪100

المصدر: الدراسة الميدانية، نتائج الاستبيان

وعن قيام الصناعة وانتشارها في البلاد، وما إذا كان ملبياً للاحتياجات المحلية فقط، كانت نسبة من أقر بذلك نحو80٪ بين أفراد العينة، بينما النسبة الباقية كانت إجاباتهم بالنفي، أما أهداف الاستراتيجيات والسياسات السابقة من وراء قيام الصناعة في المناطق المختلفة، فكان لتنمية المناطق النائية النسبة الأكبر في هذه الأهداف، كما جاء هدف تحقيق التوازن الديموغرافي بين المناطق في المرتبة الثانية، وكذلك جاء هدف تحقيق الترابط بين المناطق المتباينة في مواردها، وكذلك هدف الهجرة العكسية من المدن إلى الضواحي بعد ذلك، وأخيراً جاء هدف التخفيف من المشاكل داخل المناطق الحضرية كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3)

أهم الأهداف من وراء نشر الصناعة وتنميتها في مناطق البلاد

البيان	النسبة المئوية
تنمية المناطق النائية	28
الهجرة العكسية من المدن إلى الضواحي	16.6
التخفيف من المشاكل داخل المناطق الحضرية	11.1
تحقيق التوازن الديموغرافي بين المناطق	27.7
تحقيق الترابط بين المناطق المتباينة في مواردها	16.6
مجـ	٪100

المصدر: الدراسة الميدانية، نتائج الاستبيان

ومن خلال الجدول التالي نستطيع التحقق من صحة ما ذكر سابقا، وذلك بواسطة السؤال عن دور الصناعات المنتشرة في المناطق المختلفة من البلاد كما يلي:

جدول رقم (4)

دور الصناعات المنتشرة في المناطق المختلفة من البلاد

البيان	٪
تحقيق الاكتفاء الذاتي في السوق المحلي فقط	35.7
منافسة السلع الأجنبية داخلياً وخارجياً	14.3
إيجاد بدائل أخرى غير النفط	21.4
تنمية المناطق الفقيرة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق	28.6
مجـ	٪100

المصدر: الدراسة الميدانية، نتائج الاستبيان

من خلال المؤشرات السابقة، تأكد أن دور هذه الصناعات الناشئة في المناطق المختلفة من البلاد، يتمثل في تحقيق الاكتفاء الذاتي في السوق المحلي فقط، أي أن النظرة كانت محدودة لتغطية السوق المحلي فقط، وكانت نسبة من أكد ذلك هي الأولى، بينما جاء الدور الثاني لهذه الصناعات في تنمية المناطق الفقيرة، وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بين المناطق، وهذا ما يؤكد ما ذكر حول خصائص التصنيع في الدول النامية بصفة عامة، وجاء بعد ذلك دور هذه الصناعات في إيجاد البدائل الأخرى

غير النفط، بينما جاءت المنافسة في أخر الأدوار لهذه الصناعات.

وفي سؤال أخر عما إذا أخذ في الاعتبار، الآثار المترتبة على نوعية الصناعات المختارة في أي إقليم من البلاد على البيئة المحيطة، جاءت النسبة الإيجابية بنحو 60٪، بينما النسبة السلبية بنحو 40٪، وهم من أكدوا عدم الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على نوعية الصناعات المختارة في أقاليم البلاد المختلفة، وهذا يزيد من المشكلات التي تتسبب بها الصناعة على البيئة، وبالتالي على استراتيجيات التصنيع وسياساته المختلفة، مما يكلف هذه الصناعات الأعباء الكبيرة عليها من أجل معالجة الآثار الضارة على البيئة.

كذلك وعن السياسات المتبعة لمعالجة الآثار الضارة للصناعة في الوقت الحاضر، اتضح أن نسبة 60٪ بين أفراد العينة هم من أقر بعدم وجود هذه السياسات لمعالجة الآثار الضارة للصناعة، بينما أقر 40٪ بوجود بعض هذه السياسات، وقد كان معظم هذه السياسات، هو إلزام الصناعات الملوثة للبيئة بمعالجة مخلفاتها، وكانت هذه السياسة بنسبة 50٪، بينما تعادلت سياسات إضافة التقنيات الحديثة، ونقل هذه الصناعات بعيداً عن التجمعات السكنية والمناطق الزراعية بنسبة متساوية لكليهما، وهي 25٪ لكل منهما، وعما إذا كانت هناك استراتيجيات وسياسات مستقبلية للتنمية الصناعية في ليبيا، اتضح أن 60٪ بين أفراد العينة هم من أكدوا ذلك، بينما 40٪ نفا وجود هذه الإستراتيجيات والسياسات المستقبلية للتصنيع في البلاد.

وخلاصة القول أن أهم مظاهر الاقتصاد الليبي هو اعتماده على عائدات تصدير النفط الخام، وتمت الاستفادة من هذه العائدات في تنفيذ خطط التنمية منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي، وكذلك البرامج التنموية التي طبقت بعد ذلك منذ منتصف الثمانينيات، وقد تضمنت الاستراتيجيات السابقة العديد من الأهداف، منها سياسة إحلال الواردات، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وإنشاء الصناعات المختلفة، والتي اعتمدت في معظمها أيضاً على عائدات النفط الخام في توفير مستلزمات التشغيل اللازمة لها، وكل ذلك زاد من أعباء تحمل ميزان المدفوعات من النقد الأجنبي لكي تستمر هذه الصناعات.

وبالتالي واجه القطاع الصناعي العديد من المشكلات، وخاصة منذ عام 2000م فرضتها التوجهات الاقتصادية الجديدة، والتي كانت واضحة في إطار الخطة 2001-

2005م، توافق ذلك مع إلغاء اللجنة الشعبية العامة للصناعة والمعادن، وإنشاء الهيئة العامة للتصنيع تم إلغاؤها، مما جعل من الفترة من 2002–2007م من أكثر الفترات التي واجه فيها هذا القطاع العديد من الصعوبات، وأدى ذلك إلى تدني مؤشراته مقارنة بالفترات السابقة(7).

ونستنتج من ذلك العديد من النقاط والتي كان لها التأثير السلبي على استراتيجيات التصنيع وسياساته في ليبيا ومنها ما يلي:

1. انخفاض الاستثمارات الصناعية، مما أدى إلى تخلف هذا القطاع، وعدم تنفيذ مشاريع جديدة، أو تطوير القائم منها.
2. انخفاض قيمة الإنتاج مقارنة بالطاقات التصميمية للكثير من المصانع، مما يشير إلى الضعف العام لمستوى التشغيل بهذا القطاع.
3. عدم الاهتمام بتنفيذ برامج الإحلال والتطوير، مما أدى إلى زيادة هذا الضعف لخطوط الإنتاج، وارتفاع عدد ساعات التوقف، ونسبة الفاقد في الإنتاج نتيجة لذلك.
4. عدم الاستقرار الإداري، وإتباع الأساليب التقليدية في الإدارة، وكثرت عمليات الإلغاء والدمج، أو نقل التبعية لهذه المؤسسات، وكذلك الصعوبات التي رافقت عملية تمليك الشركات والمنشآت الصناعية العامة، والتحول إلى الخصخصة، إضافة إلى أن هناك العديد من الصناعات لازالت متوقفة إلى حد الآن.
5. تركز الصادرات الصناعية الليبية في بعض المنتجات، مثل الحديد والصلب ومنتجات مجمع أبي كماش الكيماوي، والتي تأثرت وانخفض حجمها، نتيجة للمشاكل المذكورة التي يمر بها القطاع.
6. انخفاض عدد العمالة التي يتم توظيفها في هذا القطاع خلال الفترات الأخيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تنفيذ مشاريع جديدة إلا بنسبة محدودة، إضافة إلى العمالة الزائدة عن الحاجة في الكثير من المصانع.
7. من الأسباب التي أدت إلى ضعف هذا القطاع أيضاً، انخفاض سعر صرف الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية الأخرى، بالشكل الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي، خاصة وأن معظم الشركات الصناعية تعتمد على استيراد

7– اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، تقييم سياسات واستراتيجيات الفترة من 2002–2007م، مذكرة غير منشورة، طرابلس، 2009م، ص 1–3.

مستلزمات التشغيل من الخارج.

8. الانفتاح المفاجئ للسوق المحلي أمام المنتجات الخارجية، مما أدى إلى التأثير على المنتجات المحلية وتكدسها، لعدم قدرتها على المنافسة بعد رفع الحماية، وخاصة في ظل قلة وجود المراقبة والضبط لمواصفات السلع الصناعية الموردة.

ومن خلال كل ذلك يمكننا في هذه الدراسة الإدلاء ببعض التوصيات في ظل المعطيات الجديدة، والتي تركز على تحقيق تغيير جوهري في هيكل الاقتصاد الوطني والإستراتيجية العامة لقطاع الصناعة في ليبيا كما يلي:

1. يجب التركيز على إستراتيجية إنشاء الصناعات التي تتصف بمقومات التطور والنمو، ويمكنها من المنافسة داخلياً وخارجياً، بدل إستراتيجية التصنيع التي تستند على الانتشار الواسع للصناعات، وما ينجم عنها من مشكلات اشرنا إليها سابقاً.
2. إيجاد الطرق الحديثة للاستفادة من الطاقات الإنتاجية المعطلة، وإعادة تشغيلها وفق منظور اقتصادي.
3. الإسراع والمثابرة في برنامج توسيع قاعدة الملكية، ومراجعة كافة السياسات الصناعية والوسائل المتبعة، وتعديلها بما يتماشى مع هذا التوجه ونجاحه.
4. المبادرة إلى تفعيل برامج وسياسات حماية الصناعات المحلية المختارة لفترات محدودة وغير مبالغ فيها، إلى أن تصبح قادرة على المنافسة في الوقت الذي ترفع فيه القيود على السلع المستوردة.
5. الاهتمام الكبير بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية المستحدثة من جميع الجوانب، وتوفير كافة البيانات، وتشجيع مساهمة رأس المال الأجنبي في عمليات الاستثمار والتشغيل المشترك، وكل ذلك يضمن استمرار وتطور هذه المشاريع مستقبلاً، مع التركيز على الجانب الطبيعي والبشري، وحمايته من مخلفات هذه الصناعات، وهذا يشير إلى ضرورة وجود الرأي الجغرافي في هذه الدراسات للحفاظ على صحة وسلامة البيئة.
6. العمل على إنشاء واستكمال المدن والمناطق الصناعية المتكاملة، وتشجيع المستثمر المحلي والأجنبي على الاستثمار في هذه المناطق، والاستفادة من تجارب الدول الصناعية التي سبقت في هذا المجال، وبالتالي فمن شأن كل ذلك أن يحقق استراتيجيات صناعية مناسبة لمثل هذه الدول، مع متابعة هذه الاستراتيجيات والسياسات الصناعية لتلافي الصعوبات التي تنشأ أثناء تنمية هذا القطاع وتطويره

ومساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة في هذه المناطق.

وقد اتجهت العديد من البلدان النامية، وحتى المتقدمة إلى دعم الصناعات الصغيرة، وتمكينها من لعب دورها في تحقيق أهداف التنمية، إلى جانب معالجة مشاكل ارتفاع تكاليف الهياكل الارتكازية للمشاريع الكبيرة لتحسين اقتصادياتها، واستمرار عملية التنمية والتطور، والانتقال من مرحلة الإنتاج للسوق المحلية إلى مرحلة الإنتاج للتصدير، ويجب معالجة المشاكل والمعوقات التي تقف في طريق التصنيع في هذه الدول، وإتباع استراتيجيات وسياسات اقتصادية ملائمة وتهيئة البيئة التنموية المناسبة لتحقيق الأهداف المرغوبة، وبخلاف ذلك يكون من الصعب الاعتماد على القطاع الصناعي ليلعب الدور المؤمل له في إستراتيجية التنمية، وقد يمثل استمرار الأوضاع الحالية في كثير من الدول النامية، ومن بينها ليبيا إلى هدر كبير للموارد الاقتصادية، التي يمكن أن توجه إلى مجالات استثمار بديلة لتحقيق الأهداف التنموية بشكل أفضل.

وأخيراً فإن المعضلة الأساسية التي تواجه الدول النامية في مجال سياسات التصنيع الحالية هي الكيفية التي توجه بها هذه السياسات لتحقيق زيادة في نمو الصناعات المعوضة عن الاستيراد، مع ضمان تحفيز وتوسيع الصادرات الصناعية، وتحقيقاً لهذه الأهداف لابد من إعادة النظر في السياسات المتبعة للتصنيع بشكل شامل، وإجراء التعديلات المطلوبة لجعلها أكثر فعالية لتحقيق النمو ورفع الكفاءة الاقتصادية للصناعة في هذه البلدان.

المراجع

1. محمد أزهر السماك، اقتصاديات المواقع الصناعية وتقييم المشروعات ودراسة الجدوى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998م.
2. عمر محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1972م.
3. محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة والتصنيع مع اهتمام خاص بدراسات الجدوى الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1997م.
4. صبحي قنوص، أزمة التنمية دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش. م. م، القاهرة، 1999م، ط2.
5. قاسم ناجي كاظم، استراتيجيات التصنيع في الدول النامية ... النتائج والدروس، مجلة البحوث الصناعية، مركز البحوث الصناعية، العدد11، 1996م.
6. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والمالية، استراتيجيات وسياسات التصنيع الملائمة في الجماهيرية، مركز المعلومات والتوثيق الصناعي، مصراته، 1994م.
7. شبكة المعلومات الدولية، إستراتيجية-وكيبيديا، الموسوعة الحرة. Httpi//ar,wikipedia.org
8. اللجنة الشعبية العامة للصناعة والكهرباء والمعادن، تقييم سياسات وإستراتيجيات الفترة من 2002-2007م، مذكرة غير منشورة، طرابلس، 2009م.